الباب الخامس
قواعد حساب الحقوق التأمينية

الفصل الأول
قواعد حساب الحقوق التأمينية
في تأمين الشيخوخة العجز والوفاة

مادة (١٠٩)

يحدد المعاش في حالة إنتهاء الخدمة لبلوغ سن التقاعد مع توافر مدة إشتراك مقدارها ١٠ سنوات على الأقل وفقا لما يلي :

$$\text{أجر التسوية} \times \text{مدة الإشتراك بالشهور} \times \frac{1}{12} \times \frac{1}{45}$$

مع مراعاة ما يلي:

١- ألا يقل المعاش المستحق عن الأجر الأساسي أو الأجر المتغير عن ٥٠% من أجر التسوية في حالة توافر مدة إشتراك مقدارها ٢٤٠ شهرا على الأقل لكل منهما على حدة.

٢- ألا يزيد المعاش المستحق عن الأجر الأساسي أو الأجر المتغير عن ٨٠% من أجر التسوية.

٣- ألا يقل المعاش المستحق عن الأجر الأساسي عن ٤٠ جنيها شهريا ويزاد بمقدار خمسة جنيهات مقابل كل علاوة خاصة ضمت للأجر الأساسي في تاريخ إستحقاق المعاش ومشارك عنها في تاريخ إنتهاء الخدمة وذلك حتى العلاوة التي ضمت في ٢٠٠٥/٧/١.

٤- يزداد المعاش المستحق عن الأجر الأساسي بواقع ٢٥% من قيمته بحد أدنى ٢٠ جنيها و بحد أقصى ٣٥ جنيها شهريا.

٥- يزداد المعاش المستحق عن الأجر المتغير بواقع ٨٠% من قيمة كل علاوة خاصة لم تضم إلى الأجر الأساسي في تاريخ إستحقاق المعاش ومشارك عنها في تاريخ إنتهاء الخدمة فيما عدا العلاوات الخاصة المستحقة إعتبارا من عام ٢٠٠٦ وذلك بحد أقصى ٤٠ جنيها إذا كانت نسبة العلاوة ٢٠% و ٣٠ جنيها إذا كانت نسبة العلاوة ١٥% و ٢٠ جنيها إذا كانت نسبة العلاوة ١٠%.

مادة (١١٠)

يحدد المعاش في حالة إنتهاء الخدمة لغير بلوغ السن أو العجز أو الوفاة وعدم صرف الحقوق التأمينية ثم بلوغ سن الستين بعد إنتهاء الخدمة مع توافر مدة إشتراك مقدارها ١٠ سنوات على الأقل وفقا لما يلي:

$$\frac{\text{أجر التسوية} \times \text{مدة الإشتراك بالشهور}}{12} \times 1$$

مع مراعاة ما يلي:

- ١- ألا يزيد المعاش المستحق عن الأجر الأساسي أو الأجر المتغير عن ٨٠% من أجر التسوية.
- ٢- ألا يقل المعاش المستحق عن الأجر الأساسي عن ٤٠ جنيها شهريا ويزاد بمقدار خمسة جنيهاً عن كل علاوة خاصة ضمت للأجر الأساسي في تاريخ إستحقاق المعاش ومشارك عنها في تاريخ إنتهاء الخدمة وذلك حتى العلاوة التي ضمت في ٢٠٠٥/٧/١.
- ٣- يزداد المعاش المستحق عن الأجر الأساسي بواقع ٢٥% من قيمته بحد أدنى ٢٠ جنيهاً وبعده أقصى ٣٥ جنيهاً شهرياً.
- ٤- يزداد المعاش المستحق عن الأجر المتغير بواقع ٨٠% من قيمة كل علاوة خاصة لم تضم إلى الأجر الأساسي في تاريخ إستحقاق المعاش ومشارك عنها في تاريخ إنتهاء الخدمة فيما عدا العلاوات الخاصة المستحقة إعتباراً من عام ٢٠٠٦ وذلك بحد أقصى ٤٠ جنيهاً إذا كانت نسبة العلاوة ٢٠% و ٣٠ جنيهاً إذا كانت نسبة العلاوة ١٥% و ٢٠ جنيهاً إذا كانت نسبة العلاوة ١٠%.

مادة (١١١)

يحدد المعاش في حالة إنتهاء الخدمة لغير بلوغ السن أو العجز أو الوفاة مع تقديم طلب صرف المعاش وتوافر مدة إشتراك مقدارها ٢٠ سنة على الأقل (المعاش المبكر) وفقاً لما يلي:

$$\frac{\text{أجر التسوية} \times \text{مدة الإشتراك بالشهور}}{12} \times 1$$

مع مراعاة ما يلي:

- ١- ألا يزيد المعاش المستحق عن الأجر الأساسي أو الأجر المتغير عن ٨٠% من أجر التسوية.
- ٢- يخفض المعاش المستحق عن الأجر الأساسي بنسبة ١٥% إذا كان السن من تاريخ تقديم طلب الصرف يقل عن ٤٥ سنة و ١٠% إذا كان السن يقل عن ٥٠ سنة و ٥% إذا كان السن يقل عن ٥٥ سنة، ويخفض المعاش عن الأجر المتغير بواقع ٥% عن كل سنة متبقية من تاريخ تقديم طلب الصرف وحتى بلوغ سن الستين بحد أقصى ٥٠%.
- ٣- يزداد المعاش المستحق عن الأجر الأساسي بواقع ٢٥% من قيمته بحد أدنى ٢٠ جنيهاً وبعده أقصى ٣٥ جنيهاً شهرياً.
- ٤- يزداد المعاش المستحق عن الأجر المتغير بواقع ٨٠% من قيمة كل علاوة خاصة لم تضم إلى الأجر الأساسي في تاريخ إستحقاق المعاش ومشارك

عنها تاريخ إنتهاء الخدمة فيما عدا العلاوات الخاصة المستحقة إعتبارا من عام ٢٠٠٦ وذلك بحد أقصى ٤٠ جنيها إذا كانت نسبة العلاوة ٢٠% و ٣٠ جنيها إذا كانت نسبة العلاوة ١٥% و ٢٠ جنيها إذا كانت نسبة العلاوة ١٠%.

مادة (١١٢)

يحدد المعاش في حالة إنتهاء الخدمة بسبب العجز الجزئي المستديم مع صدور قرار اللجنة المنصوص عليها بالمادة (١٠٦) بعدم وجود عمل مناسب للمؤمن عليه لدى صاحب العمل، أيا كانت مدة الإشتراك فيما عدا القطاع الخاص غير المنظم فيلزم توافر مدة إشتراك مقدارها ٣ أشهر متصلة أو ٦ أشهر متقطعة، وفقا لما يلي:

$$\text{أجر التسوية} \times \text{مدة الإشتراك بالشهور} \times \frac{1}{45}$$

مع مراعاة ما يلي:

- ١- ألا يقل المعاش المستحق عن الأجر الأساسي أو الأجر المتغير عن ٥٠% من أجر التسوية ويزاد المعاش بمقدار نصف الفرق بينه وبين قيمة المعاش المحسوب بنسبة ٨٠% من أجر التسوية.
- ٢- ألا يزيد المعاش المستحق عن الأجر الأساسي أو الأجر المتغير عن ٨٠% من أجر التسوية.
- ٣- ألا يقل المعاش المستحق عن الأجر الأساسي عن ٤٠ جنيها شهريا ويزاد بمقدار خمسة جنيهات مقابل كل علاوة خاصة ضمت للأجر الأساسي في تاريخ إستحقاق المعاش وأن يكون مشتركا عن العلاوات الخاصة في تاريخ إنتهاء الخدمة وذلك حتى العلاوة الخاصة التي ضمت في ٢٠٠٥/٧/١.
- ٤- يزداد المعاش المستحق عن الأجر الأساسي بواقع ٢٥% من قيمته بحد أدنى ٢٠ جنيها و بحد أقصى ٣٥ جنيها شهريا.
- ٥- يزداد المعاش المستحق عن الأجر المتغير بواقع ٨٠% من قيمة كل علاوة خاصة لم تضم إلى الأجر الأساسي في تاريخ إستحقاق المعاش ومشارك عنها تاريخ إنتهاء الخدمة فيما عدا العلاوات الخاصة المستحقة إعتبارا من عام ٢٠٠٦ وذلك بحد أقصى ٤٠ جنيها إذا كانت نسبة العلاوة ٢٠% و ٣٠ جنيها إذا كانت نسبة العلاوة ١٥% و ٢٠ جنيها إذا كانت نسبة العلاوة ١٠%.

مادة (١١٣)

يحدد المعاش في حالة إنتهاء الخدمة بسبب العجز الكامل أيا كانت مدة الإشتراك فيما عدا القطاع الخاص غير المنظم فيلزم توافر مدة إشتراك مقدارها ٣ أشهر متصلة أو ٦ أشهر متقطعة وفقا لما يلي:

$$\text{أجر التسوية} \times \text{مدة الإشتراك بالشهور} \times \frac{1}{45}$$

مع مراعاة ما يلي:

- ١- ألا يقل المعاش المستحق عن الأجر الأساسي أو الأجر المتغير عن ٥٠% من أجر التسوية، ويزاد المعاش في هذه الحالة بمقدار نصف الفرق بينه وبين قيمة المعاش المحسوب بنسبة ٨٠% من أجر التسوية.
- ٢- ألا يزيد المعاش المستحق عن الأجر الأساسي أو الأجر المتغير عن ٨٠% من أجر التسوية.
- ٣- ألا يقل المعاش المستحق عن الأجر الأساسي عن ٤٠ جنيها شهريا ويزاد بمقدار خمسة جنيهات مقابل كل علاوة خاصة ضمت للأجر الأساسي ومشارك عنها في تاريخ إنتهاء الخدمة وذلك حتى العلاوة التي ضمت في ٢٠٠٥/٧/١.
- ٤- يزداد المعاش المستحق عن الأجر الأساسي بواقع ٢٥% من قيمته بحد أدنى ٢٠ جنيها وبحد أقصى ٣٥ جنيها شهريا.
- ٥- يزداد المعاش المستحق عن الأجر المتغير بواقع ٨٠% مقابل كل علاوة خاصة لم تضم إلى الأجر الأساسي في تاريخ إستحقاق المعاش ومشارك (١) في تاريخ إنتهاء الخدمة فيما عدا العلاوات الخاصة المستحقة إعتبارا من عام ٢٠٠٦ وذلك بحد أقصى ٤٠ جنيها إذا كانت نسبة العلاوة ٢٠% و ٣٠ جنيها إذا كانت نسبة العلاوة ١٥% و ٢٠ جنيها إذا كانت نسبة العلاوة ١٠%.

مادة (١١٤)

يحدد المعاش في حالة إنتهاء الخدمة لغير بلوغ السن أو العجز أو الوفاة وعدم صرف الحقوق التأمينية ثم ثبوت العجز الكامل خلال سنة من تاريخ إنتهاء الخدمة وذلك أيا كانت مدة الإشتراك فيما عدا القطاع الخاص غير المنظم فيلزم توافر مدة إشتراك مقدارها ٣ أشهر متصلة أو ٦ أشهر متقطعة، وفقا لما يلي:

$$\frac{\text{أجر التسوية} \times \text{مدة الإشتراك بالشهور}}{١٢} \times \frac{١}{٤٥}$$

(١) ومشارك عنها.

مع مراعاة ما يلي :

- ١- ألا يقل المعاش المستحق عن الأجر الأساسي أو الأجر المتغير عن ٥٠% من أجر التسوية، ويزاد المعاش، بمقدار نصف الفرق بينه وبين قيمة المعاش المحسوب بنسبة ٨٠% من أجر التسوية.
- ٢- ألا يزيد المعاش المستحق عن الأجر الأساسي أو الأجر المتغير عن ٨٠% من أجر التسوية.

٣- ألا يقل المعاش المستحق عن الأجر الأساسى عن ٤٠ جنيها شهريا ويزاد بمقدار خمسة جنيهات مقابل كل علاوة خاصة ضمت للأجر الأساسى ومشارك عنها فى تاريخ إنتهاء الخدمة وذلك حتى العلاوة التى ضمت فى ٢٠٠٥/٧/١.

٤- يزداد المعاش المستحق عن الأجر الأساسى بواقع ٢٥% من قيمته بحد أدنى ٢٠ جنيها وبعده أقصى ٣٥ جنيها شهريا.

٥- يزداد المعاش المستحق عن الأجر المتغير بواقع ٨٠% من قيمة كل علاوة خاصة لم تضم إلى الأجر الأساسى فى تاريخ إستحقاق المعاش ومشارك عنها فى تاريخ إنتهاء الخدمة فيما عدا العلاوات الخاصة المستحقة إعتبارا من عام ٢٠٠٦ وذلك بحد أقصى ٤٠ جنيها إذا كانت نسبة العلاوة ٢٠% و٣٠ جنيها إذا كانت نسبة العلاوة ١٥% و٢٠ جنيها إذا كانت نسبة العلاوة ١٠%.

مادة (١١٥)

يحدد المعاش فى حالة إنتهاء الخدمة لغير بلوغ السن أو العجز أو الوفاة وعدم صرف الحقوق التأمينية ثم العجز الكامل بعد سنة أو أكثر من تاريخ إنتهاء الخدمة مع توافر مدة إشتراك مقدارها ١٠ سنوات وفقا لما يلى:

$$\text{أجر التسوية} \times \text{مدة الإشتراك بالشهور} \times \frac{1}{45} \times \frac{12}{12}$$

مع مراعاة ما يلى:

١- ألا يزيد المعاش المستحق عن الأجر الأساسى أو الأجر المتغير عن ٨٠% من أجر التسوية.

٢- ألا يقل المعاش المستحق عن الأجر الأساسى عن ٤٠ جنيها شهريا ويزاد بمقدار خمسة جنيهات مقابل كل علاوة خاصة ضمت للأجر الأساسى ومشارك عنها فى تاريخ إنتهاء الخدمة وذلك حتى العلاوة التى ضمت فى ٢٠٠٥/٧/١.

٣- يزداد المعاش المستحق عن الأجر الأساسى بواقع ٢٥% من قيمته بحد أدنى ٢٠ جنيها وبعده أقصى ٣٥ جنيها شهريا.

٤- يزداد المعاش المستحق عن الأجر المتغير بواقع ٨٠% من قيمة كل علاوة خاصة لم تضم إلى الأجر الأساسى فى تاريخ إستحقاق المعاش ومشارك عنها فى تاريخ إنتهاء الخدمة فيما عدا العلاوات الخاصة المستحقة إعتبارا من عام ٢٠٠٦ وذلك بحد أقصى ٤٠ جنيها إذا كانت نسبة العلاوة ٢٠% و٣٠ جنيها إذا كانت نسبة العلاوة ١٥% و٢٠ جنيها إذا كانت نسبة العلاوة ١٠%.

مادة (١١٦)

يحدد المعاش المستحق في حالة إنتهاء الخدمة بسبب الوفاة، أيا كانت مدة الإشتراك فيما عدا القطاع الخاص غير المنظم فيلزم توافر مدة إشتراك مقدارها ٣ أشهر متصلة أو ٦ أشهر متقطعة وفقاً لما يلي:

$$\text{أجر التسوية} \times \text{مدة الإشتراك بالشهور} \times \frac{1}{12} \times \frac{1}{45}$$

مع مراعاة ما يلي:

١- ألا يقل المعاش المستحق عن الأجر الأساسي أو الأجر المتغير عن ٥٠% من أجر التسوية، ويزاد المعاش في هذه الحالة بمقدار نصف الفرق بينه وبين قيمة المعاش المحسوب بنسبة ٨٠% من أجر التسوية.

٢- ألا يزيد المعاش المستحق عن الأجر الأساسي أو الأجر المتغير عن ٨٠% من أجر التسوية.

٣- ألا يقل المعاش المستحق عن الأجر الأساسي عن ٤٠ جنيها شهريا ويزاد بمقدار خمسة جنيهاً عن كل علاوة خاصة ضمت للأجر الأساسي ومشارك عنها في تاريخ إنتهاء الخدمة وذلك حتى العلاوة التي ضمت في ٢٠٠٥/٧/١.

٤- يزداد المعاش المستحق عن الأجر الأساسي بواقع ٢٥% من قيمته بحد أدنى ٢٠ جنيهاً وبعده أقصى ٣٥ جنيهاً شهرياً.

٥- يزداد المعاش المستحق عن الأجر المتغير بواقع ٨٠% من قيمة كل علاوة خاصة لم تضم إلى الأجر الأساسي في تاريخ إستحقاق المعاش ومشارك عنها في تاريخ إنتهاء الخدمة فيما عدا العلاوات الخاصة المستحقة إعتباراً من عام ٢٠٠٦ وذلك بحد أقصى ٤٠ جنيهاً إذا كانت نسبة العلاوة ٢٠% و ٣٠ جنيهاً إذا كانت نسبة العلاوة ١٥% و ٢٠ جنيهاً إذا كانت نسبة العلاوة ١٠%.

مادة (١١٧)

يحدد المعاش في حالة إنتهاء الخدمة لغير بلوغ السن أو العجز أو الوفاة، وعدم صرف الحقوق التأمينية ثم الوفاة خلال سنة من تاريخ إنتهاء الخدمة أياً كانت مدة الإشتراك فيما عدا القطاع الخاص غير المنظم فيلزم توافر مدة إشتراك مقدارها ٣ أشهر متصلة أو ٦ أشهر متقطعة وفقاً لما يلي:

$$\text{أجر التسوية} \times \text{مدة الإشتراك بالشهور} \times \frac{1}{12} \times \frac{1}{45}$$

مع مراعاة ما يلي:

١- ألا يقل المعاش المستحق عن الأجر الأساسي أو الأجر المتغير عن ٥٠% من أجر التسوية، ويزاد المعاش في هذه الحالة بمقدار نصف

الفرق بين قيمة المعاش وبين قيمة المعاش المحسوب بنسبة ٨٠% من أجر التسوية.

٢- ألا يزيد المعاش المستحق عن الأجر الأساسي أو الأجر المتغير عن ٨٠% من أجر التسوية.

٣- ألا يقل المعاش المستحق عن الأجر الأساسي عن ٤٠ جنيها شهريا ويزاد بمقدار خمسة جنيها عن كل علاوة خاصة ضمت للأجر الأساسي ومشارك عنها في تاريخ إنتهاء الخدمة وذلك حتى العلاوة التي ضمت في ٢٠٠٥/٧/١.

٤- يزداد المعاش المستحق عن الأجر الأساسي بواقع ٢٥% من قيمته بحد أدنى ٢٠ جنيها و بحد أقصى ٣٥ جنيها شهريا.

٥- يزداد المعاش المستحق عن الأجر المتغير بواقع ٨٠% من قيمة كل علاوة خاصة لم تضم إلى الأجر الأساسي في تاريخ إستحقاق المعاش ومشارك عنها تاريخ إنتهاء الخدمة فيما عدا العلاوات الخاصة المستحقة إعتبارا من عام ٢٠٠٦ وذلك بحد أقصى ٤٠ جنيها إذا كانت نسبة العلاوة ٢٠% و ٣٠ جنيها إذا كانت نسبة العلاوة ١٥% و ٢٠ جنيها إذا كانت نسبة العلاوة ١٠%.

مادة (١١٨)

يحدد المعاش في حالة إنتهاء الخدمة لغير بلوغ السن أو العجز أو الوفاة وعدم صرف الحقوق التأمينية ثم الوفاة بعد سنة من تاريخ إنتهاء الخدمة مع توافر مدة إشتراك مقدارها ١٠ سنوات على الأقل وفقا لما يلي :

$$\text{أجر التسوية} \times \text{مدة الإشتراك بالشهور} \times \frac{1}{45} \times \frac{12}{12}$$

مع مراعاة ما يلي:

١- ألا يزيد المعاش المستحق عن الأجر الأساسي أو الأجر المتغير عن ٨٠% من أجر التسوية.

٢- ألا يقل المعاش المستحق عن الأجر الأساسي عن ٤٠ جنيها شهريا ويزاد بمقدار خمسة جنيها مقابل كل علاوة خاصة ضمت للأجر الأساسي ومشارك عنها في تاريخ إنتهاء الخدمة وذلك حتى العلاوة التي ضمت في ٢٠٠٥/٧/١.

٣- يزداد المعاش المستحق عن الأجر الأساسي بواقع ٢٥% من قيمته بحد أدنى ٢٠ جنيها و بحد أقصى ٣٥ جنيها شهريا.

٤- يزداد المعاش المستحق عن الأجر المتغير بواقع ٨٠% من قيمة كل علاوة خاصة لم تضم إلى الأجر الأساسي في تاريخ إستحقاق المعاش ومشارك عنها في تاريخ إنتهاء الخدمة فيما عدا العلاوات الخاصة المستحقة

إعتباراً من عام ٢٠٠٦ وذلك بحد أقصى ٤٠ جنيهاً إذا كانت نسبة العلاوة ٢٠% و ٣٠ جنيهاً إذا كانت نسبة العلاوة ١٥% و ٢٠ جنيهاً إذا كانت نسبة العلاوة ١٠%.

مادة (١١٩)

يحدد أجر تسوية معاش الأجر الأساسي في غير حالات العجز والوفاء على أساس المتوسط الشهري للأجور التي أدت على أساسها الاشتراكات خلال السنتين الأخيرتين من مدة الإشتراك في التأمين أو مدة الإشتراك في التأمين إن قلت عن ذلك بالنسبة للمؤمن عليهم من الفئات الآتي ذكرها:

- ١- العاملون المدنيون بالجهاز الإداري للدولة.
- ٢- العاملون بالقطاع العام وقطاع الأعمال العام.
- ٣- العاملون بالقطاع الخاص الذين يخضعون للوائح توظف صادرة بناء على قانون أو حددت أجورهم وعلاواتهم وترقياتهم بمقتضى إتفاقيات جماعية أبرمت وفقاً لقانون العمل متى تم الموافقة عليها وفقاً لأحكام المادة (١٩) من قانون التأمين الإجتماعي.

وبالنسبة للعاملين بالقطاع الخاص من غير العاملين المشار إليهم بالبند (٣) يتحدد أجر تسوية المعاش عن الأجر الأساسي على أساس المتوسط المشار إليه بالفقرة الأولى أو ٤٠% من متوسط الأجر خلال الخمس سنوات السابقة على المدة المشار إليها أيهما أقل وإذا قلت المدة السابقة عن خمس سنوات يراعى عدم تجاوز المتوسط الذي يربط على أساسه المعاش متوسط السنوات السابقة مضافاً إليه ٨% عن كل سنة.

وفي جميع الأحوال يتحدد أجر التسوية في حالة طلب الصرف للعجز أو الوفاة على أساس المتوسط الشهري للأجور التي أدت على أساسها الاشتراكات خلال السنة الأخيرة من مدة الإشتراك في التأمين أو مدة الإشتراك في التأمين إن قلت عن ذلك.

مادة (١٢٠)

يراعى في العلاوات الخاصة المستحقة حتى عام ٢٠٠٥ والتي تم إضافتها إلى أجر الإشتراك الأساسي في حالة إستحقاق المعاش لغير الحالة المنصوص عليها في المادة (١١١) ما يلي:

- ١- في الحالات التي يتحدد فيها أجر تسوية المعاش بمتوسط الأجور التي أدت على أساسها الاشتراكات تضاف العلاوة إلى أجور فترة المتوسط السابقة على إضافة العلاوة إلى أجر الإشتراك الأساسي.
- ٢- في الحالات التي يتحدد فيها أجر تسوية المعاش بغير متوسط الأجور التي أدت على أساسها الاشتراكات تضاف إلى أجر التسوية العلاوة التي تم إضافتها إلى أجر الإشتراك الأساسي ويسرى ذلك في حالة إنتهاء

الخدمة نتيجة إصابة عمل بالنسبة للمعاملين بكادرات خاصة وذلك في حالة تسوية المعاش وفقا للقوانين الخاصة بها.
ويشترط لتطبيق ذلك أن يكون المؤمن عليه مشتركا عن العلاوة الخاصة في تاريخ إنتهاء خدمته.
ويراعى في شأن تطبيق هذه المادة عدم تجاوز قيمة العلاوة نسبة العلاوة إلى الحد الأقصى لأجر الإشتراك الأساسي في ١٩٩٢/٦/٣٠.

مادة (١٢١)

يحدد أجر تسوية معاش الأجر المتغير على أساس المتوسط الشهري للأجور التي أديت على أساسها الإشتراكات خلال مدة الإشتراك عن هذا الأجر، ويزاد المتوسط بواقع ٢% عن كل سنة كاملة من سنوات مدة الإشتراك الفعلية عن هذا الأجر بشرط ألا يتجاوز المتوسط بعد إضافة هذه الزيادة الحد الأقصى لأجر الإشتراك المتغير.

مادة (١٢٢)

يقصد بمدة الإشتراك في التأمين، المدة التي قضيت في ظل العمل بأحكام قانون التأمين الإجتماعي وتلك التي تم إعتبارها مدة إشتراك وفقا لهذا القانون أو أية قوانين أخرى.
ويراعى عند حساب مدة في نظام المكافأة مقابل المبالغ المدخرة وكذا مدة في الأجر المتغير مقابل الإحتياطي أن تحسب وفقا للنموذج رقم (١٢٢) المرفق.
ويجبر كسر الشهر شهرا، كما يجبر كسر السنة سنة كاملة في إجمالي مدد الإشتراك عن الأجر الأساسي إذا كان من شأن ذلك إستحقاق المؤمن عليه معاشا عنها.

مادة (١٢٣)

يكون الحد الأقصى للمعاش ٨٠% من أجر التسوية المحدد بالمواد أرقام (١١٩، ١٢٠، ١٢١) ويستثنى من هذا الحد بالنسبة لمعاش الأجر الأساسي ما يلي:
١- معاشات المؤمن عليهم الذين تقضى قوانين توظيفهم بتسوية معاشاتهم على غير الأجر المنصوص عليه في المادتين (١١٩، ١٢٠) فيكون حدها الأقصى ١٠٠% من أجر إشتراك المؤمن عليه الأخير.
٢- المعاشات المستحقة للمعاملين بالأعمال الصعبة والخطرة فيكون حدها الأقصى ١٠٠% من أجر إشتراك المؤمن عليه الأخير.
وفي جميع الأحوال يراعى الحد الأقصى الرقمي الوارد بالجدول رقم (٤) المرفق.

مادة (١٢٤)

يستحق المعاش اعتباراً من أول الشهر الذي نشأ فيه سبب الإستحقاق وبالنسبة للحالة المنصوص بالمادة (١١١) فيستحق المعاش اعتباراً من أول الشهر الذي قدم فيه طلب الصرف.

مادة (١٢٥)

إذا زادت مدة الإشتراك في الأجر الأساسي على ست وثلاثين سنة أو القدر المطلوب لإستحقاق الحد الأقصى للمعاش الذي يتحمل به الصندوق أيهما أكبر إستحق المؤمن عليه أو المستحقين عنه تعويضاً من دفعة واحدة يقدر بواقع ١٥% من الأجر السنوي عن كل سنة من السنوات الزائدة، ويقصد بالأجر السنوي الأجر المنصوص عليه بالفقرة الأولى من المادة رقم ١١٩ مضموناً في إثني عشر.

وعند حساب المدة المستحق عنها هذا التعويض يراعى إستبعاد أية مدد غير المدد الفعلية ومدد الضمان والمدد الإضافية وفقاً لقانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة.

ويجوز لصاحب المعاش أو المستحقين أن يستبدلوا بكل مبلغ التعويض أو بجزء منه معاشاً يحسب بواقع ٧٥/١ عن كل سنة من السنوات الزائدة ويضاف للمعاش المستحق مع عدم تجاوز إجمالي المعاش الحد الأقصى المنصوص عليه بالجدول رقم (٤) المرفق.

مادة (١٢٦)

في حالة عودة صاحب معاش تأمين الشيخوخة والعجز والوفاه للعمل قبل بلوغه سن التقاعد وتوافرت بشأنه إحدى حالات إستحقاق المعاش عن المدة الأخيرة أياً كان مقدارها، يسوى المعاش وفقاً للقواعد الآتية:

أولاً: إذا كان سبب الإستحقاق لغير العجز أو الوفاة:

١- يتم حساب معاش عن المدة الأخيرة وفقاً لقواعد حساب معاش الشيخوخة ويضاف للمعاش الأول.

٢- عدم تجاوز مجموع المعاشين عن الأجر الأساسي الحد الأقصى الرقمي المبين بالجدول رقم (٤) المرفق، وألا يجاوز مجموع المعاشين المستحقين عن الأجر المتغير ٨٠% من متوسط أجرى تسوية المعاش.

٣- يتم إضافة الزيادات التي إستحققت على المعاش الأول في تاريخ لاحق لتاريخ ربط المعاش مع مراعاة قواعد الجمع بينها وبين أى زيادة مناظره.

ثانياً: إذا كان سبب الاستحقاق للعجز أو الوفاة:

يسوى المعاش بإحدى الطريقتين الآتيتين أيهما أفضل:

- ١- يسوى المعاش عن مدتي الخدمة بإعتبارهما مدة واحدة وعلى أساس متوسط أجرى تسوية المعاش عن كل مدة أو أجر تسوية المعاش عن المدة الأخيرة أيهما أفضل ووفقا لسبب الإستحقاق عن المدة الأخيرة.
 - ٢- يتم حساب معاش عن المدة الأخيرة وفقا لقواعد حساب معاش بلوغ سن التقاعد ويضاف للمعاش الأول، ويراعى بشأن الزيادات والحد الأقصى القواعد الواردة بالبند أولا.
- وفي جميع الأحوال فى حالة إستحقاق معاش إصابة العمل يتم الجمع بينه وبين معاش تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء بدون حد أقصى.

ثالثا: إذا كان المعاش الأول تم ربطه وفقا لأحد القوانين الخاصة:

- يسوى المعاش وفقا لأحد القواعد الواردة بالبند السابقة مع مراعاة عدم تجاوز مجموع معاش الأجر الأساسى والمتغير ٨٠% من مجموع الحد الأقصى لأجر الإشتراك الأساسى والمتغير.

مادة (١٢٧)

عند تطبيق أحكام المادة السابقة يتم تحديد الزيادة المستحقة طبقا لأحكام المادة السابعة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٢ على أساس أصل مجموع المعاشين ولا يجوز الجمع بينها وبين الزيادات المستحقة على المعاش عن المدة الأولى طبقا للقوانين الآتية:

- * قانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٧.
 - * قانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٨٠.
 - * قانون ١١٦ لسنة ١٩٨٢.
 - * قانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٨٣.
 - * المادة الرابعة من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١.
 - * المادة الحادية عشر من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧.
 - * المادة السابعة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٢.
- ولا يستحق من هذه الزيادة سوى الفرق بينها وبين قيمة الزيادات السابقة.

مادة (١٢٨)

إذا إنتهت خدمة المؤمن عليه ولم تتوافر فى شأنه المدة الموجبة لإستحقاق المعاش إستحق تعويض من دفعة واحدة عن مدة إشتراكه فى تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء، ويحسب التعويض بنسبة ١٥% من الأجر السنوى عن كل سنة من سنوات مدة الإشتراك فى التأمين ويقصد

بالأجر السنوي الأجر المنصوص عليه بالفقرة الأولى من المادة ١١٩
والمادة ١٢١ مضروباً في إثني عشر.

ويصرف هذا التعويض في الحالات الآتية:

- ١- بلوغ المؤمن عليه سن الستين.
- ٢- مغادرة الأجنبي للبلاد نهائياً أو إشتغاله في الخارج بصفة دائمة أو إلتحاقه بالبعثة الدبلوماسية في سفارة أو قنصلية دولته.
- ٣- هجرة المؤمن عليه.
- ٤- الحكم نهائياً على المؤمن عليه بالسجن مدة عشر سنوات فأكثر أو بقدر المدة الباقية لبلوغه سن الستين أيهما أقل.
- ٥- إذا نشأ لدى المؤمن عليه خلال مدة سجنه عجز جزئى مستديم يمنعه من مزاولة العمل.
- ٦- إنتظام المؤمن عليه في سلك الرهينة.
- ٧- عجز المؤمن عليه عجزاً كاملاً.
- ٨- وفاة المؤمن عليه.
- ٩- إذا كانت المؤمن عليها متزوجة أو مطلقة أو مترملة أو كانت تبلغ سن الواحدة والخمسين فأكثر في تاريخ تقديم طلب الصرف، ولا يستحق صرف التعويض في هذه الحالة إلا مرة واحدة طوال مدة الإشتراك في التأمين.

مادة (١٢٩)

يستحق المؤمن عليه أو المستحقون عنه بحسب الأحوال مكافأة متى توافرت إحدى حالات إستحقاق المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة وتحسب المكافأة بواقع أجر شهر عن كل سنة من سنوات مدة الإشتراك المحسوبة في نظام المكافأة، ويقدر أجر حساب المكافأة بالأجر المنصوص عليه بالفقرة الأولى من المادة (١١٩) ويكون الحد الأدنى للمكافأة أجر عشرة شهور في حالتى إنتهاء الخدمة للعجز الكامل أو الوفاة.

ويراعى عند حساب المدة المحسوبة في المكافأة طبقاً لأحكام المادة ٣٤ من قانون التأمين الاجتماعى ما يلى:

- ١- تحسب المكافأة المستحقة عن هذه المدة لحالات بلوغ السن أو الوفاة وفقاً لما ورد بالفقرة الأولى وبالنسبة لحالات الإستحقاق الأخرى تحسب طبقاً للجدول رقم (٤) المرفق بقانون التأمين الاجتماعى وعلى أساس سن المؤمن عليه في تاريخ إستحقاق الصرف.

وفي جميع الأحوال يراعى إستبعاد العلاوة الخاصة من أجر حساب المكافأة عن المدة المحسوبة إذا لم يكن أجر حساب المبالغ المطلوبة عنها قد تضمن قيمة العلاوة.

٢- تضاف قيمة المكافأة المحسوبة وفقا للبند (١) إلى قيمة المكافأة المستحقة بما في ذلك الحد الأدنى.

٣- تخصم من المكافأة القيمة الحالية لأقساط المدة المشار إليها وذلك مع عدم الإخلال بحكم الفقرة الرابعة من المادة (١٤٤) من قانون التأمين الإجتماعي.

الفصل الثاني قواعد وإجراءات صرف تعويض صرف البطالة

المبحث الأول إجراءات الإخطار عن إنتهاء الخدمة وبحث سبب النزاع على سبب إنهاء الخدمة

مادة (١٣٠)

تسري أحكام تأمين البطالة على المؤمن عليهم الخاضعين لأحكام قانون التأمين الإجتماعي فيما عدا الفئات الآتية:

- ١- العاملون بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة.
- ٢- أفراد أسرة صاحب العمل في المنشآت الفردية حتى الدرجة الثانية وكذلك الشركاء الذين يعملون بأجر في شركاتهم.
- ٣- العاملون الذي يبلغوا سن الستين.
- ٤- العاملون الذين يستخدمون في أعمال عرضية وعلى الأخص عمال المقاولات وعمال التراحيل والعمال الموسمييين وعمال الشحن والتفريغ.

مادة (١٣١)

على صاحب العمل موافاة مكتب الصندوق المختص الواقع في دائرته محل العمل بإستمارة نهاية الخدمة وفقا لنص المادة (١٤) موضحا بها أسباب إنهاء الخدمة على أن تكون موقعة منه ومن العامل، وفي حالة إمتناع العامل عن التوقيع على هذه الإستمارة فعلى صاحب العمل أن يوضح بها أسباب هذا الإمتناع.

وإذا أثبت صاحب العمل في إستمارة نهاية الخدمة أن إنتهاء خدمة العامل يرجع إلى أحد الأسباب الآتية:

- ١- الإستقالة.
- ٢- إرتكابه لأفعال ماسة بالشرف، أو الأمانة، أو الآداب العامة.
- ٣- إنتحاله شخصية غير صحيحة، أو تقديمه شهادات أو أوراق مزورة.
- ٤- فصلة أثناء فترة الإختبار.
- ٥- إرتكابه خطأ نشأت عنه خسارة جسيمة لصاحب العمل بشرط أن يكون صاحب العمل قد أبلغ عنه الجهات المختصة خلال ٢٤ ساعة من وقت علمه بوقوعها.

- ٦- عدم مراعاته التعليمات اللازم إتباعها لسلامة العاملين أو المنشأة بشرط أن تكون هذه التعليمات مكتوبة ومعلقة في مكان ظاهر.
- ٧- غيابه دون سبب أكثر من المدة التي تنص عليها قوانين ولوائح التوظيف أو العمل بحسب الأحوال.
- ٨- عدم قيامه بتأدية إلتزامات العمل الجوهرية.
- ٩- إفتشائه الأسرار الخاصة بالعمل.
- ١٠- وجوده أثناء العمل في حالة سكر بين أو متأثراً بما تعاطاه من مادة مخدرة.

١١- إعتدائه على صاحب العمل أو المدير المسئول وكذلك إعتدائه إعتداء جسيماً على أحد رؤساء العمل أثناء العمل أو بسببه.

وأبدى العامل إعتراضه على سبب إنتهاء الخدمة صراحة على الإستمارة سألغة الذكر أو بشكوى مقدمة للصندوق المختص أو أبدى إعتراضه ضمناً بامتناعه عن التوقيع على هذه الإستمارة، فإنه يتعين على الصندوق إرسال أوراق النزاع المشار إليها في اليوم التالي لوصولها له إلى مكتب العمل الواقع في دائرته محل العمل على أن تسلم إليه باليد أو بالبريد المسجل المستعجل حسب الأحوال.

وعلى مكتب العمل المختص فور ورود أوراق النزاع إليه من مكتب صندوق التأمين الإجتماعي إتخاذ الإجراءات الآتية:

- ١- بحث موضوع النزاع في أسباب إنتهاء الخدمة على ضوء الأوراق المشار إليها وما يقدمه كل من العامل وصاحب العمل من مستندات متعلقة بالنزاع وإعداد تقرير بأسباب إنتهاء الخدمة التي تتبين من ظاهر الأوراق، على أن ينتهي البحث وإعداد التقرير خلال مدة أقصاها ثمانية أيام من تاريخ وصول أوراق الموضوع إليه من الصندوق المختص.
 - ٢- إرسال التقرير المشار إليه فور الإنتهاء منه مرفقاً به جميع الأوراق المتعلقة بموضوع النزاع إلى الصندوق المختص، على أن تسلم إليه باليد أو بالبريد المستعجل المسجل على حسب الأحوال.
- وإذا إمتنع صاحب العمل عن تقديم إستمارة نهاية الخدمة فإنه يتعين على الصندوق المختص تحرير هذه الإستمارة بمعرفته موضحاً بها السبب الذي يبديه العامل لإنتهاء الخدمة وإحالتها إلى مكتب العمل على الوجه المبين بالمادة السابقة، وعلى المكتب المشار إليه الرد خلال شهر وإلا كان للصندوق متى تثبت من إنتهاء الخدمة بمعرفة إدارة التفتيش تحرير هذه الإستمارة بمعرفة المفتش المسئول ويعتبر توقيع المفتش على الإستمارة بمثابة توقيع صاحب العمل.

المبحث الثاني

إجراءات طلب تعويض البطالة

مادة (١٣٢)

على المؤمن عليه أن يتقدم بصورة الإستمارة رقم (٦) خلال الأسبوع الأول لتعطله إلى مكتب العمل المختص لقيد إسمه فى سجل المتعطلين والحصول على شهادة قيد طبقاً لأحكام قانون العمل. إذا كانت مدة إشتراك المؤمن عليه فى التأمين تجيز له صرف تعويض البطالة وثبت من الإستمارة رقم (٦) أنه قد رفض التوقيع أو إعتراض على سبب إنتهاء الخدمة وجب على الصندوق المختص إحالة الإستمارة المشار إليها إلى مكتب العمل المختص لإبداء رأيه فى النزاع القائم على سبب إنتهاء الخدمة مع إخطار المؤمن عليه بذلك بكتاب موسى عليه مع علم الوصول. ويؤدى التعويض فى ضوء النتيجة التى ينتهى إليها المكتب المذكور.

مادة (١٣٣)

على المؤمن عليه أن يقدم فى ميعاد أقصاه نهاية الأسبوع الثانى لتعطله إلى الصندوق المختص الواقع فى دائرته محل إقامته أو المكتب الواقع فى دائرته محل العمل صورة إستمارة (٦) مرافقاً لها شهادة القيد المشار إليها فى المادة السابقة. وعلى المكتب المذكور أن يثبت تقدم العامل لصرف تعويض البطالة على الإستمارة رقم (١٣٣) المرفق نموذجها. وترسل هذه الإستمارة إلى المكتب الواقع فى دائرته محل العمل فى موعد لا يجاوز اليوم التالى إذا كان المؤمن عليه قد تقدم إلى المكتب الواقع فى دائرته محل إقامته لصرف تعويض البطالة. إذا لم يكن المؤمن عليه قد تسلّم صورة الإستمارة رقم (٦) أو لم ترد إليه بالبريد الموصى عليه وجب عليه أن يتقدم إلى الصندوق المختص فى الموعد المحدد بها ليثبت شكواه وطلب صرف تعويض البطالة على الإستمارة رقم (١٣٣)، وعلى الصندوق تسليمه صورة منها مع مراعاة حكم الفقرة الأخيرة من المادة السابقة. وتحل صورة الإستمارة المشار إليها محل نسخة الإستمارة رقم (٦) فى تطبيق حكم المادة (١٣٢). وتعتبر الشكوى المقدمة من اللجان النقابية أو النقابات العامة من عدم قيام صاحب العمل بتحرير الإستمارة رقم (٦) للعمال المتعطلين من أعضائها بمثابة الشكوى المقدمة من هؤلاء العاملين.

وعلى الصندوق المختص أن يندب مفتشا لتحريير الإستمارة رقم (٦) وأن يبين بها سبب إنتهاء الخدمة وتاريخه كما يراه صاحب العمل وأن يوقع عليها إذا رفض صاحب العمل ذلك مع تسليم المؤمن عليه نسخة منها أو إرسالها إليه بخطاب موسى عليه مع علم الوصول خلال ٢٤ ساعة من تاريخ تحريرها.

مادة (١٣٤)

على الصندوق المختص تحريير بطاقة صرف التعويض فى حالة استحقاقه على النموذج رقم (١٣٤) المرفق وتسليمها للمؤمن عليه، ويتم تسليم المؤمن عليه بطاقة الصرف قبل موعد صرف الدفعة الأولى من التعويض

ويتم إخطار المؤمن عليه بكتاب موسى عليه مع علم الوصول فى حالة رفض طلب التعويض مع بيان أسباب الرفض.

وعلى المؤمن عليه الذى تقرر له صرف تعويض البطالة أن يتردد على مكتب العمل المسجل فيه فى المواعيد التى تحدد بقرار من وزير القوى العاملة.

ويصرف تعويض البطالة مرة كل أسبوع بعد التثبيت من تردد المؤمن عليه على مكتب العمل المسجل فيه خلال المدة التى يستحق عنها التعويض.

ويتولى الموظف المختص إثبات تواريخ تردد المؤمن عليه على هذا المكتب وإستمرار تعطله وذلك بالتوقيع فى الخانة المخصصة لذلك فى بطاقة الصرف وختمها بختم المكتب المذكور.

وإذا لم يقم المؤمن عليه بقيد إسمه فى سجل المتعطلين بمكتب العمل المختص خلال الأسبوع الأول من تعطله أو لم يقم بتقديم طلب صرف تعويض البطالة إلى مكتب الصندوق المختص فى ميعاد أقصاه نهاية الأسبوع الثانى لتعطله أو لم يتردد على مكتب العمل المختص فى المواعيد المحددة له إستحقاق التعويض إبتداء من أول الأسبوع الذى تم خلاله قيد إسمه فى ذلك السجل أو الذى تم خلاله تقديم طلب صرف التعويض أيهما أبعد أو إبتداء من أول الأسبوع الذى يتردد فيه على المكتب المذكور بحسب الأحوال.

ويصرف له تعويض البطالة حتى نهاية المدة المتبقية لإستحقاقه وتحسب هذه المدة فى جميع الحالات إعتبارا من اليوم الثامن لتاريخ إنتهاء الخدمة أو عقد العمل.

ويجوز التجاوز عن تأخير المؤمن عليه فى قيد إسمه فى سجل المتعطلين بمكتب العمل أو فى تقديم طلب صرف التعويض فى المواعيد المشار إليها بالمادة السابقة وكذا التجاوز عن تخلف المؤمن عليه عن

التردد على المكتب المذكور فى المواعيد المحددة له إذا كان التأخير أو التخلف لعذر قهرى.

وعلى المؤمن عليه التقدم بالمستندات المؤيدة لقيام سبب التأخير أو التخلف عند تقديم طلب الصرف أو التردد على مكتب العمل. وللصندوق المختص تقدير سبب التأخير فى القيد فى سجل المتعطلين أو التقدم لصرف التعويض أو التخلف عن التردد على مكتب العمل للمرة الأولى، ويختص مكتب العمل بتقدير سبب التخلف عن التردد فى المرات التى تليها وعلى هذا المكتب إخطار الصندوق بالنتيجة التى إنتهى إليها.

مادة (١٣٥)

على المؤمن عليه المتعطل إذا إستحق معاشا أو إلتحق بأى عمل أو زاول أى نشاط أو مهنة أو حرفة أن يبلغ الصندوق المختص ومكتب العمل المختص بذلك وعن تاريخ إستحقاقه للمعاش أو مباشرته هذا العمل أو المهنة وإسم صاحب العمل وعنوانه.

وعلى المؤمن عليه فى هذه الحالة أن يمتنع عن إستلام تعويض البطالة الذى تقرر صرفه إليه مع مراعاة أحكام المادة (٩٧) من قانون التأمين الإجتماعى وذلك كله دون الإخلال بحق الصندوق فى إسترداد ما صرف إليه من مبالغ دون وجه وحق إذا ما إستمر فى صرف التعويض بعد إستحقاقه المعاش أو التحاقه بالعمل أو إشتغاله لحسابه الخاص وإتخاذ إجراءات مساءلته جنائيا إذا كان هناك وجه لذلك.

مادة (١٣٦)

مع مراعاة أحكام المادة (٩٦) و(٩٧) من قانون التأمين الإجتماعى يتم سحب بطاقة صرف التعويض فى الحالات الآتية:

- * عند إنتهاء الفترة المستحق خلالها تعويض البطالة.
- * عند وفاة المؤمن عليه أو ثبوت عجزه الكامل المستديم.
- * عند توافر أى من الحالات التى يسقط فيها الحق فى تعويض البطالة المنصوص عليها بالمادة ٩٦ من قانون التأمين الإجتماعى.

مادة (١٣٧)

على مكتب الصندوق المختص إخطار مكاتب العمل المختصة بأسماء المؤمن عليهم الذين تقرر صرف تعويض البطالة لهم ومهنتهم ومحال إقامتهم وأسماء من تقرر وقف صرف تعويض البطالة لهم وسببه

الفصل الثالث الحقوق الإضافية

المبحث الأول التعويض الإضافي

مادة (١٣٨)

يستحق التعويض الإضافي في حالة توافر إحدى الحالات الآتية:
١- إنتهاء خدمة المؤمن عليه للعجز الكامل أو الجزئي أو الوفاة متى أدى ذلك لإستحقاقه معاشا.
٢- وفاة صاحب المعاش دون وجود مستحقين للمعاش.
٣- ثبوت العجز الكامل أو وقوع الوفاة نتيجة إصابة عمل بعد إنتهاء الخدمة.
وبالنسبة للمؤمن عليه الذي كان من العسكريين فيشترط بالإضافة إلى توافر إحدى الحالات السابقة أن يكون المؤمن عليه قد أبدى الرغبة في ضم المدة العسكرية إلى المدة المدنية.

مادة (١٣٩)

يقدر مبلغ التعويض الإضافي بنسبة من الأجر الذي سوى على أساسه المعاش المنصوص عليه بالمادة رقم (١١٩) (المتوسط الفعلي) مضروبا في اثني عشر تبعا لسن المؤمن عليه في تاريخ تحقق واقعة الإستحقاق ووفقا للجدول رقم (٥) المرفق بقانون التأمين الإجتماعي مع مراعاة ما يأتي:
(أ) يستحق نصف مبلغ التعويض المشار إليه في حالات العجز الجزئي.
(ب) يضاعف مبلغ التعويض الإضافي في حالات إنتهاء خدمة المؤمن عليه للوفاة، ولم يوجد مستحقون للمعاش.
وفي جميع الأحوال يزداد مبلغ التعويض المستحق بنسبة ٥٠% فيما يتعلق بالحالات الناتجة عن إصابة عمل.
(ج) إذا إنتهت خدمة المؤمن عليه للعجز وإستحق تعويضا إضافيا ثم عاد للخدمة وإنتهت خدمته للمرة الثانية بسبب العجز خصم من التعويض الذي يستحق له عن العجز الأخير ما سبق أن حصل عليه من تعويض إضافي عن العجز السابق.

مادة (١٤٠)

يؤدي مبلغ التعويض الإضافي في حالة إستحقاقه للوفاة لمن حدده المؤمن عليه أو صاحب المعاش وفي حالة عدم التحديد يؤدي إلى الورثة الشرعيين، وفي حالة وجود حمل مستكن يجنب نصيبه بإعتباره ذكرا واحدا أو أنثى واحدة أيهما أفضل ويعاد التوزيع عند انفصاله حيا.

المبحث الثانى منحة الوفاة

مادة (١٤١)

عند وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش تستحق منحة عن شهر الوفاة والشهرين التاليين بالإضافة إلى أجر أيام العمل خلال شهر الوفاة. وتقدر المنحة بالأجر أو المعاش المستحق عن شهر الوفاة، وتلتزم بها الجهة التى كانت تصرف الأجر أو المعاش.

مادة (١٤٢)

تستحق المنحة وفقاً للترتيب الآتى:

- ١- لمن حدده المؤمن عليه أو صاحب المعاش على نموذج الإستمارة رقم (١٠٥ مكرر).
 - ٢- الأرملة.
 - ٣- الأبناء الذين يتوافر فيهم شروط إستحقاق المعاش والبنات غير المتزوجات حتى ولو كانت مستحقة لمعاش آخر.
 - ويراعى فى حالة وجود أولاد تتوافر فيهم هذه الشروط من غير هذا الأرملة تقسم المبالغ السالف ذكرها بحسب عدد الأزواج.
 - ٤- الوالدين.
 - ٥- الأخوة والأخوات الذين تتوافر فيهم شروط إستحقاق المعاش.
- ولا تستحق المنحة فى حالة عدم وجود مستحقين وفقاً لما تقدم.

المبحث الثالث
إجراءات تعيين المستفيدين
من مبلغ التعويض الإضافي
ومنحة الوفاة

مادة (١٤٣)

يحدد المؤمن عليه أو صاحب المعاش المستفيدين الذين يصرف لهم مبلغ التعويض الإضافي أو منحة الوفاة بموجب الإستمارة رقم (١٠٥) أو (١٠٥ مكرر) المرفق نموذجهما، وتحرر الإستمارة المشار إليها من نسختين إذا كان المؤمن عليه أو صاحب المعاش من العاملين بالجهاز الإداري للدولة أو الهيئات العامة أو القطاع العام أو قطاع الأعمال العام، وتحرر الإستمارة من ثلاث نسخ إذا كان المؤمن عليه من العاملين بالقطاع الخاص.

على أن تقيد في سجلات تعد لهذا الغرض وفقا للنموذج رقم (١٤٣) المرفق. ولا يعتد بالإستمارة في حالة تحريرها على غير النموذج المشار إليه وفقا للقواعد والشروط الموضحة به.

ويعتد بالظلمات السابق تقديمها من المؤمن عليهم قبل تاريخ العمل بهذا القرار بتحديد المستفيدين من مبلغ التعويض الإضافي وكذا منحة الوفاة إذا كان قد إتبع بشأنها إجراءات قيد الرغبات الواردة بها في السجل.

مادة (١٤٤)

يجوز للمؤمن عليه أو صاحب المعاش تعديل رغبته في تعيين المستفيدين عنه وفقا للإجراءات المنصوص عليها بالمادة السابقة، ويعتبر تحرير الإستمارة الجديدة وإتمام إجراءات قيدها بالسجلات إلغاء للإستمارة السابقة.

وإذا تبين بعد وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش أن الصفة التي حددها بالإستمارة كشرط لإستحقاق التعويض الإضافي من المستفيدين قد تخلفت أو أن أحد المستفيدين الواردة أسماؤهم بالإستمارة قد توفي قبل وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش يوزع النصيب الذكان مستحقا لهذا المستفيد على الورثة الشرعيين للمؤمن عليه أو صاحب المعاش بما فيهم من يكون اسمه قد ورد بالإستمارة كمستفيد فيصرف له نصيبه المحدد بها بالإضافة إلحصته في النصيب الموزع بصفته وريثا شرعيا.

أما في حالة منحة الوفاة فإذا تبين بعد وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش زوال صفة من حددت له المنحة قبل وفاته فتصرف المنحة طبقا للأولويات الواردة في المادة (١٤٢).

المبحث الرابع نفقات الجنابة

مادة (١٤٥)

عند وفاة صاحب المعاش يتم صرف نفقات جنازة بواقع معاش شهرين بحد أدنى مائتا جنيها ويتم صرفها للأرمل وفي حالة عدم وجوده تصرف لأرشد الأولاد أو أى شخص يثبت قيامه بصرف نفقات الجنابة. ويجب على الجهة الملزمة بصرف المعاش صرف هذه النفقات خلال ثلاثة أيام على الأكثر من تاريخ تقديم الطلب.

المبحث الخامس إعانة الفقد

مادة (١٤٦)

عند فقد المؤمن عليه أو صاحب المعاش يصرف للمستحقين عنه إعانة شهرية إعتباراً من أول الشهر الذى يفقد فيه ولمدة أربع سنوات أو ثبوت الوفاة بظهور جثمان المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو ثبوت الوفاة الحكيمة بإحدى الطرق الآتية:

- صدور حكم المحكمة بوفاة المفقود.
 - صدور قرار رئيس مجلس الوزراء بإعتبار المفقود ميتاً.
 - صدور قرار وزير الدفاع بإعتبار المفقود ميتاً.
- أيهما سبق.

مادة (١٤٧)

تقدر الإعانة وفقاً للآتى بحسب الأحوال:

- قيمة المعاش المستحق لصاحب المعاش فى تاريخ الفقد.
 - معاش الوفاة المقرر فى تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة.
 - معاش الوفاة المقرر فى تأمين إصابات العمل والمعاش المقرر فى تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة مع مراعاة أحكام المادة ٧١ من قانون التأمين الإجتماعى وذلك فى حالة فقد المؤمن عليه أثناء تأدية عمله.
- وتزاد الإعانة بالزيادات السنوية المقررة للمعاش.

مادة (١٤٨)

بعد إنقضاء أربع سنوات من تاريخ الفقد أو ثبوت الوفاة حقيقة أو حكماً تصرف للمستحقين المكافأة والحقوق الإضافية المقررة وفقاً لأحكام قانون التأمين الإجتماعى.

مادة (١٤٩)

إذا عثر على المفقود حياً يتبع بشأن المبالغ المنصرفة للمستحقين عنه ما يلى:

١- فى حالة المؤمن عليه:

إذا ثبت من تحقيق السلطات المختصة ان الفقد كان بسبب خارج عن إرادته كفقْد الذاكرة أو الجنون أو الأسر أو غير ذلك من حالات القوة القاهرة فيعتبر صحيحاً ما صرف من إعانة الفقد إلى المستحقين وفى غير ذلك من حالات تعتبر المبالغ المنصرفة للمستحقين ديناً عليه

ويتعين على الصندوق المختص إقتضائه منه وفقا للإجراءات المخولة له قانونا دون إخلال بمساءلته جنائيا إذا كان لذلك مقتضى.

٢- فى حالة صاحب المعاش:

يعتبر صحيحا ما صرف من إعانة الفقد إلى المستحقين عنه وتخصم من قيمة المعاش المستحق له ويؤدى إليه الفرق إن وجد.

مادة (١٥٠)

يجب تقديم طلب صرف إعانة الفقد فى ميعاد أقصاه خمس سنوات من تاريخ الفقد والإسقط الحق فى المطالبة بها، ويمكن النظر فى التجاوز عن التأخير فى تقديم طلب صرف الإعانة خلال الميعاد المشار إليه إذا كان المستحقون قد قاموا بإتخاذ الإجراءات اللازمة لإثبات حالة الفقد فى حينه وكانت هناك أسباب تبرر التأخير فى تقديم طلب الصرف.

وإذا لم يكن قد تم تقديم طلب صرف إعانة الفقد خلال الموعد المحدد فيجب تقديم طلب صرف المعاش فى ميعاد أقصاه خمس سنوات من تاريخ ثبوت الوفاة الحقيقية أو الحكمية أو من تاريخ فوات أربع سنوات تالية لتاريخ الفقد أيهما أسبق، فإذا قدم الطلب بعد هذا التاريخ فيتم صرف المعاش إعتبارا من أول الشهر الذى يقدم فيه طلب الصرف، ويمكن النظر فى التجاوز عن التأخير فى تقديم طلب صرف المعاش خلال الميعاد المشار إليه إذا كانت هناك أسباب تبرر ذلك.

ويتم تقدير قيمة المعاش والحقوق الأخرى فى هذه الحالة وفقا للآتى:

١- فى حالة إتخاذ إجراءات إثبات حالة الفقد فى حينه أو تضمين الحكم الصادر بإثبات الوفاة الحكمية تاريخ الفقد يتم تحديد قيمة المعاش والحقوق الأخرى على أساس إستحقاقها فى تاريخ الفقد.

٢- فى غير الحالات المشار إليها بالبند (١) يتم تقدير قيمة المعاش والحقوق الأخرى بمراعاة تاريخ إنتهاء الخدمة وتاريخ ثبوت الوفاة الحقيقية أو الحكمية.

الفصل الرابع

قواعد وإجراءات صرف إعانة العجز

مادة (١٥١)

يستحق صاحب معاش العجز الكامل والولد العاجز عن الكسب سواء كان ابناً أو بنتاً متى بلغ سنة أربع عشرة سنة ميلادية كاملة إعانة عجز تقدر بنسبة ٢٠% من قيمة ما يستحقه من معاش إذا قررت الهيئة العامة للتأمين الصحي أنه يحتاج إلى المعاونة الدائمة من شخص آخر للقيام بأعباء حياته اليومية.

مادة (١٥٢)

تستحق إعانة العجز فى الحالات الآتية:

- ١- فقد البصر كلياً.
- ٢- فقد الذراعين.
- ٣- فقد الطرفين السفليين.
- ٤- الشلل الرباعى الكامل.
- ٥- شلل الطرفين السفليين المقعد عن الحركة.
- ٦- الشلل النصفى التام المقعد عن الحركة.
- ٧- المرض العقلى.
- ٨- هبوط القلب المزمن الشديد.
- ٩- التشوهات الشديدة بالعظام والمفاصل والضمور العضلى التى تقعد عن الحركة.
- ١٠- الأورام الخبيثة المصحوبة بمضاعفات تعجز عن الحركة.
- ١١- الحالات الأخرى التى تقرر الهيئة العامة للتأمين الصحي حاجتها للمعاونة الدائمة من شخص آخر للقيام بأعباء الحياة اليومية، وتعتمد هذه الحالات من رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين الصحي أو من ينيبه.

مادة (١٥٣)

يقوم الصندوق المختص بعرض صاحب الحالة على التأمين الصحي بناء على طلب يقدم من صاحب الشأن سواء فى تاريخ إستحقاق المعاش أو فى تاريخ لاحق لذلك على النموذج رقم (١٥٣) المرفق. وتصدر الهيئة العامة للتأمين الصحي قرارها بمدى الحاجة إلى المعاونة الدائمة من شخص آخر على النموذج رقم (١٥٣) مكرر) المرفق ويعتبر أحد مستندات ملف التأمين الإجتماعى.

وإذا قررت الجهة الطبية عدم الحاجة للمعاونة اليومية الدائمة من شخص آخر فيجوز لصاحب الشأن أن يطلب إعادة النظر في قرارها وفقاً لأحكام المادة (٢٥٨).

ويعاد توقيع الكشف الطبي على صاحب الشأن المقرر له هذه الإعانة سنوياً لتقرير مدى استمرار حاجته للمعاونة الدائمة اليومية من شخص آخر وذلك بالنسبة للحالات التي ترى الهيئة العامة للتأمين الصحي أن حاجتها للمعاونة اليومية قابلة للإنتهاء.

مادة (١٥٤)

تصرف إعانة العجز اعتباراً من تاريخ إستحقاق المعاش وأول الشهر التالي لتاريخ تقرير الجهة الطبية حاجة صاحب الشأن للمعاونة الدائمة اليومية من شخص آخر بالنسبة للحالات التي تتقدم بطلب بعد تاريخ إستحقاق المعاش.

وتقطع الإعانة اعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ تحقق إحدى الحالات الآتية:

- ١- إلتحاق صاحب الشأن بأى عمل أو مزاولة أى مهنة.
- ٢- زوال الحاجة إلى المعاونة اليومية الدائمة من شخص آخر بناء على إخطار من الهيئة العامة للتأمين الصحي.
- ٣- عدم تقدم صاحب الشأن لإعادة توقيع الكشف الطبي عليه فى التاريخ المحدد لإعادة الفحص.
- ٤- الوفاة.

الفصل الخامس قواعد وشروط الإستبدال

مادة (١٥٥)

يتولى صندوق التأمين الإجتماعى للعاملين بالقطاع الحكومى عملية الإستبدال بالنسبة للفئات الآتية:

١- المؤمن عليهم من العاملين بالجهاز الإدارى للدولة والهيئات العامة وأصحاب المعاشات منهم.

٢- المعاملون بقانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة وأصحاب المعاشات منهم.

ويتولى صندوق التأمين الإجتماعى للعاملين بقطاع الأعمال العام والخاص عملية الإستبدال بالنسبة للمؤمن عليهم من العاملين بوحدات القطاع العام وقطاع الأعمال العام والقطاع الخاص وأصحاب المعاشات منهم وأصحاب المعاشات العسكرية منهم الذين لم يطلبو ضم المدة العسكرية للمدة المدنية.

مادة (١٥٦)

يحدد رئيس الصندوق المختص فى بداية كل عام مالى جزء المعاش الجائز إستبداله وذلك بمراعاة الإعتمادات المدرجه للإستبدال فى موازنة الصندوق وعدد حالات الإستبدال خلال الستة أشهر الأخيرة من السنة المالية السابقة.

مادة (١٥٧)

يشترط لقبول الإستبدال توافر الشروط الآتية:

١- أن يكون طالب الإستبدال صاحب معاش أو تكون مدة إشتراكه فى التأمين تعطيه الحق فى معاش وفقا لأحكام قانون التأمين الإجتماعى أو وفقا لأحكام قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ بحسب الأحوال وذلك فيما لو إنتهت خدمته بالإستقالة فى تاريخ تقديم طلب الإستبدال.

٢- أن يكون قد تم سداد جميع أقساط الإستبدال السابقة الواجبة الأداء فى تاريخ تقديم الطلب.

٣- باقى الشروط الأخرى المنصوص عليها فى المادة (١٢٣) من قانون التأمين الإجتماعى المشار إليه.

مادة (١٥٨)

يقتصر الإستبدال على المعاشات المستحقة عن الأجر الأساسى فقط
دون المعاشات المستحقة عن الأجر المتغير.

مادة (١٥٩)

مع مراعاة أحكام الفقرتين الثانية والثالثة من المادة (١٢٣) من
قانون التأمين الإجتماعى المشار إليه لا يجوز أن يقل أو يزيد كسر الجنية
من الجزء المستبدل من المعاش عن خمسين قرشا.
ويستبعد من المعاش أو الحق فيه عند تقدير جزء المعاش الذى
يجوز إستبداله ما يأتى:

(أ) أجزاء المعاش السابق إستبدالها.
(ب) أية أقساط شهرية مستحقة على طالب الإستبدال للصندوق
المختص.

ويجوز لطالب الإستبدال أن يودى إلى الصندوق المختص القيمة
الحالية لباقي أقساط الإستبدال والأقساط الأخرى المستحقة عليه دفعة
واحدة فى مقابل عدم إستبعاد القسط الشهرى المستحق عليه من معاشه
أو الحق فيه.

مادة (١٦٠)

يحرر طلب الإستبدال على الإستمارة رقم (١٦٠) المرفق نموذجا
ويقدم الطلب إلى جهاز التأمين الإجتماعى أو الصندوق المختص أو الجهة
التي يصرف منها المعاش بحسب الأحوال.

وعلى الجهة التى يقدم إليها طلب الإستبدال أن تبين فى الطلب
مقدار المعاش المستحق لطالب الإستبدال وإذا كانت خدمته لم تنته بعد
فيحسب المعاش المستحق له بافتراض إنتهاء خدمته بالإستقالة فى تاريخ
تقديم طلب الإستبدال وطلبه صرف المعاش فى هذا التاريخ وذلك تحت
مسئولية تلك الجهة.

وتسلم طلبات الإستبدال إلى الجهاز المختص لدى الصندوق
المختص أو ترسل إليه بكتاب موسى عليه وذلك خلال أسبوع على الأكثر
من تاريخ تقديم طلب الإستبدال إليها.

وعلى الجهاز المختص بالإستبدال قيد طلبات الواردة إليه فى
سجلات خاصة تعد لهذا الغرض.

مادة (١٦١)

يحال طالبوا الإستبدال إلى الكشف الطبى بالجهة الطبية التى يحددها لهم الصندوق المختص وفقا للنموذج رقم (١٦١) المرفق، وذلك بحسب ترتيب قيدهم فى السجلات المنصوص عليها فى المادة السابقة، وتحدد مواعيد الكشف الطبى وفقا لهذا الترتيب بمعرفة الجهة الطبية المشار إليها.

مادة (١٦٢)

يخطر طالب الإستبدال عن طريق الجهة الطبية المختصة بميعاد توقيع الكشف الطبى، وذلك بكتاب موسى عليه، وإذا تخلف عن الحضور فى الميعاد حفظ الطلب المقدم منه. ويجوز لرئيس الجهة الطبية المختصة التجاوز عن تخلف طالب الإستبدال عن موعد الكشف الطبى إذا كان ذلك ناشئا عن أسباب تبرره بشرط أن يتقدم بطلب خلال ثلاثة أشهر من التاريخ الذى كان محددًا للكشف الطبى موضحا به تلك الأسباب، وفى هذه الحالة يعاد إخطاره بميعاد الكشف الطبى وفقا للفقرة الأولى.

مادة (١٦٣)

تحدد الجهة الطبية المختصة بصفة نهائية درجة صحة الطالب على النموذج المشار إليه بالمادة (١٦١) من هذا القرار، وتعيده إلى الصندوق المختص بكتاب موسى عليه أو تسلمه إليها. ولا يتم الإستبدال إلا إذا كانت صحة الطالب جيدة أو متوسطة، وفى الحالة الأخيرة تزيد الجهة الطبية على سن الطالب عددا من السنوات بحسب حالته الصحية، ويتخذ السن بعد هذه الزيادة أساسا لتحديد رأسمال المعاش المستبدل، مع عدم الإخلال بالأحكام الخاصة بتقريب السن الورادة فى الجدول رقم (٧) المرفق بقانون التأمين الإجتماعى، وإذا قررت الجهة الطبية المختصة رداءة صحة الطالب يرفض طلبه، ولا يجوز تجديد الكشف الطبى قبل مضى سنة على الأقل من تاريخ هذا القرار. وتظل نتيجة الكشف الطبى صالحة لإتمام إجراءات الإستبدال لمدة سنة من تاريخ صدور قرار الجهة الطبية المختصة.

مادة (١٦٤)

مع عدم الإخلال بحكم المادة السابقة، يحسب رأسمال المعاش المستبدل على أساس الجدول رقم (٧) المرفق بقانون التأمين الإجتماعى، وفقا لسن طالب الإستبدال فى تاريخ توقيع الكشف الطبى عليه.

ويخصم من رأسمال الإستبدال القيمة الحالية للأقساط المتبقية للإستبدالات السابقة، ويستثنى من هذا الحكم حالات الإستبدال للأسباب التالية:

- ١- مواجهة تكاليف العمليات الجراحية العاجلة والمتفق على إجرائها فعلا للمؤمن عليه أو صاحب المعاش أو زوج أى منهما أو أولاده بشرط تقديم المستندات المؤيدة وعلى أن يتم التحقق من ضرورة إجراء العملية بمعرفة الجهة الطبية المختصة وبشرط ألا يكون المريض منتفعا بنظام تأمين المرض أو نظام آخر للعلاج يكفل إجراء العملية الجراحية المطلوب الإستبدال لمواجهة نفقاتها.
- ٢- مواجهة تكاليف الزواج الأول للمستبدل ولكل من أولاده إذا قدم الطلب خلال سنتين من تاريخ عقد الزواج.

مادة (١٦٥)

يخطر طالب الإستبدال شخصيا أو بكتاب موسى عليه بتقدير رأس المال المستحق عن جزء المعاش المستبدل لإعلان قبوله هذا التقدير وذلك بموجب الإستمارة رقم (١٦٥) المرفق نموذجها.

مادة (١٦٦)

يكون قبول تقدير رأس المال المستبدل بإحدى الطرق الآتية:

- ١- التوقيع على النموذج المشار إليه بالمادة السابقة بقبول التقدير أمام الموظف المختص بالصندوق المختص أو أمام الموظف المختص بجهاز التأمين الإجتماعى وإذا كان صندوق التأمين الإجتماعى هو الذى يتولى عملية الإستبدال فيتعين على موظف جهاز التأمين الإجتماعى أن يرسل النموذج فور التوقيع عليه بكتاب موسى عليه مع علم الوصول إلى الجهاز المختص بالإستبدال بالصندوق المختص.
- ٢- التوقيع على النموذج المشار إليه بالمادة السابقة والتصديق على توقيع طالب الإستبدال إداريا وتسليم النموذج إلى الجهاز المختص بالإستبدال أو يرسل بكتاب موسى عليه مع علم الوصول.

مادة (١٦٧)

إذا لم يرد وفقا لأحكام المادة السابقة إقرار قبول التقدير من الطالب خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إخطاره بذلك إعتبر متنازلا عن طلبه. ويجوز لرئيس الصندوق المختص لأسباب مبررة الموافقة على قبول الطالب للتقدير بعد إنتهاء الميعاد المنصوص عليه بالفقرة السابقة، وذلك خلال الثلاثة أشهر التالية لإنتهاء ذلك الميعاد.

مادة (١٦٨)

يؤدى مبلغ الإستبدال إلى الطالب إما نقدا من الخزينة التى يحددها صندوق التأمين الإجتماعى أو بموجب شيك يرسل إليه على عنوانه المبين بطلب الإستبدال، وذلك بعد خصم قسط الإستبدال المستحق عن الشهر الذى تم فيه قبول تقدير رأس المال المستبدل بالكامل والشهرين التالين له، فضلا عن قيمة الرسم المنصوص عليه بالمادة (١٢٣) من قانون التأمين الإجتماعى.

وعلى الجهاز المختص بالإستبدال إخطار الجهة التى يصرف منها المستبدل أجره أو معاشه لإستقطاع القسط الشهرى وفقا للنموذج رقم (١٦٨) المرفق.

مادة (١٦٩)

يقتطع قسط الإستبدال مقدما من الأجر أو المعاش وتسقط أقساط الإستبدال بوفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش. وعلى الجهاز المختص بمتابعة سداد الأقساط بالصندوق المختص متابعة تحصيل أقساط الإستبدال.

مادة (١٧٠)

يودع الرسم المشار إليه فى المادة (١٦٨) فى حساب خاص بالصندوق المختص تصرف من حصيلته مكافآت الأطباء والعاملين بالجهة الطبية المختصة والعاملين بالصندوق المختص، وذلك نظير قيامهم بالأعمال الإضافية التى يؤدونها فى عمليات الكشف الطبى والأعمال الإدارية التى تتطلبها عملية الإستبدال. ويتولى رئيس الصندوق المختص وضع قواعد صرف المكافآت المشار إليها.

مادة (١٧١)

يجوز للمستبدل فى أى وقت أن يطلب وقف العمل بالإستبدال وتحدد المبالغ الواجب ردها للصندوق المختص لوقف العمل بالإستبدال طبقا للجدول رقم (٥) المرفق بهذا القرار وفقا لسن المستبدل فى تاريخ وقف العمل بالإستبدال والمدة المتبقية لإنهاء العمل بالإستبدال ويقف تحصيل أقساط الإستبدال إعتبارا من أول الشهر التالى لتاريخ أداء المبالغ الواجب ردها.